

أسئلة طرحها الزائرون

السؤال رقم 107:

تعتبر استثناء لمبدأ السنوية النفقات التي تنتقل من سنة إلى أخرى بقانون المالية على غرار إعتمادات التعهد من العنوان الثاني و نفقات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة و نفقات صناديق الخزينة، فهل أن هذه الإعتمادات لا تظهر في ميزانية السنة الموالية بحيث يعاد الاقتراع عليها؟

الجواب

يتم في إطار ميزانية سنة معينة رصد إعتمادات تلك السنة فحسب حيث أنه مثلا بالنسبة لـ:

1- إعتمادات التعهد التي لم تستهلك في السنة السابقة لا يعاد الاقتراع عليها مجددا بل يبقى الترخيص في شأنها متوصلا في الزمن إلى حين صرفها بالكامل، لكن لا بد من تجديد الاقتراع في السنة الموالية على إعتمادات الدفع التي تقابلها كليا أو جزئيا حسب الحالة لأن هذه الأخيرة غير مستثناة من تطبيق مبدأ السنوية عليها.

2- بقايا المقابيض غير المستهلكة بالنسبة للمؤسسات العمومية يعاد إدراجها بميزانية السنة الموالية باعتماد أسلوب التنقيح أي إصدار قرار من سلطة الإشراف يقضي بالترفع في الميزانية الجديدة قبضا و صرفا وذلك خلال السنة .

3- تنتقل فواضل صناديق الخزينة المسجلة في نهاية كل سنة من قبل أمين المال العام إلى السنة الموالية ليواصل أمروا الصرف تنفيذ البرامج والعمليات مع بداية كل تصرف: "يقع نقل فواضل كل صندوق من سنة إلى

أخرى ما لم يتقرر ما يخالف ذلك ضمن قانون المالية أو قانون غلق الميزانية"
الفقرة 3 من الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانية.

